الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٢/٥
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٤/٢٩
تاريخ نشـر البحث : ٢٠٢٦/٦/٣٠

نموذج الحكم اللامركزي وتأثيره على التنمية المحلية في الدول النامية

The decentralized governance model and its impact on local development in developing countries

م.م. حيدر كشكول حسن

Asst. Lect: Haider Kashkoul Hassan

الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

Mustansiriyah University/ College of Political Science

Hdgx.1976@uomostansiriyah.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

يُعد الحكم اللامركزي أداة استراتيجية لتعزيز التنمية المحلية في الدول النامية، من خلال نقل الصلاحيات والموارد من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية. يهدف هذا النموذج إلى زيادة فاعلية إدارة الموارد، تحسين جودة الخدمات، وتعزيز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. تشير التجارب الدولية إلى أن الحكم اللامركزي يمكن أن يرفع كفاءة تخصيص الموارد ويحفز الابتكار المحلي، لكنه يواجه تحديات مثل نقص القدرات الإدارية، الفساد، واختلال التوازن بين المناطق. اذ عانت العديد من الدول في الوصول الى الاطار اللامركزي بشكله النموذجي بسبب الفساد الإداري الموجود وندرة الموارد الداعمة لنجاح الحكم اللامركزي، ولبيان مدى إمكانية الدول النامية في تحقيق نقلة نوعية في الحكم اللامركزي في خضم الظروف والتحديات التي تواجهها، وللعمل على ضمان نجاحه، من الممكن تطبيق هذا النوع من الحكم في الدول النامية بشكل جيد لكن فاعليته تتأثر بعدة عوامل، أبرزها القدرات الإدارية، التوزيع العادل للموارد، ووجود آليات رقابية لمكافحة الفساد، وضرورة تطوير القدرات المحلية، وتطبيق آليات رقابية فعالة، وضمان توزيع عادل للموارد، لذلك من الممكن نجاح تجربة الحكم اللامركزي في الدول النامية أذا كان هنالك نوايا جدية من الطبقات الحاكمة في خلق للامركزية حقيقية، والرشادة والحوكمة في التعامل مع الثروات والموارد في الدولة، وخلق حالة من الاتزان في عملية التقسيم الإداري تحول دون خلق وحدات غنية ووحدات فقيرة.

الكلمات المفتاحية : الحكم اللامركزي, التنمية المحلية, الدول النامية, المشاركة الشعبية,الحوكمة الرشيدة.

Abstract:

Decentralization is a strategic tool for promoting local development in developing countries by transferring powers and resources from the central government to local units. This model aims to increase the efficiency of resource management, improve the quality of services, and enhance public participation in decision-making. International experience indicates that decentralization can improve the efficiency of resource allocation and stimulate local innovation, but it faces challenges such as a lack of administrative capacity, corruption, and regional imbalances. Many countries have struggled to achieve a fully-fledged decentralized system due to existing administrative corruption and a scarcity of resources necessary for its success. To demonstrate the extent to which

developing countries can achieve a qualitative shift in decentralized governance amidst the circumstances and challenges they face, and to work to ensure its success, it is possible to implement this type of governance in developing countries effectively, but its effectiveness is affected by several factors, most notably administrative capabilities, the fair distribution of resources, the existence of oversight mechanisms to combat corruption, the need to develop local capacities, the application of effective oversight mechanisms, and ensuring a fair distribution of resources. Therefore, the decentralized governance experiment can succeed in developing countries if there are serious intentions from the ruling classes to create genuine decentralization, rationality and governance in dealing with the wealth and resources in the country, and to create a state of balance in the administrative division process that prevents the creation of rich units and poor units.

Keywords; Decentralized governance, local development, developing countries, popular participation, good governance.

المقدمة:

يُعد الحكم اللامركزي أحد أبرز النماذج الإدارية الحديثة التي تسعى الدول، وخاصة النامية منها، إلى تبنيها لتعزيز التنمية المحلية وتحسين إدارة الموارد. يقوم هذا النموذج على نقل الصلاحيات والقرارات من المستوى المركزي إلى الوحدات المحلية، بما يتيح استجابة أسرع وفعالية أكبر في تلبية احتياجات المجتمع المحلي. كما يساهم الحكم اللامركزي في تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار، وزيادة الشفافية والمساءلة، وتحفيز الابتكار المحلي. ومع ذلك، يواجه هذا النموذج تحديات كبيرة في الدول النامية، مثل نقص القدرات الإدارية، محدودية الموارد، وانتشار الفساد، إضافة إلى تفاوت التنمية بين المناطق. لذا، يعتبر دراسة أثر الحكم اللامركزي على التنمية المحلية أمرًا أساسيًا لفهم الإمكانيات والقيود التي تواجه هذا النموذج في سياقات الدول النامية، ووضع استراتيجيات فعالة لتعظيم أثره الإيجابي على المجتمعات المحلية.

اهمية البحث: تكمن أهمية البحث في:

١- يساهم البحث في إثراء الدراسات المتعلقة بالحكم اللامركزي والتنمية المحلية في سياق الدول النامية.

٢- يوفر مؤشرات عملية لصانعي القرار حول كيفية تعزيز فعالية السلطات المحلية وتحسين تقديم الخدمات.

٣- يسلط الضوء على دور المشاركة الشعبية والمساءلة في تحقيق تنمية مستدامة وتقليل الفجوات الإقليمية.

اشكالية البحث: على الرغم من الاهتمام المتزايد بالحكم اللامركزي في الدول النامية كآلية لتعزيز التنمية المحلية، إلا أن العديد من هذه الدول تواجه تحديات جوهرية في تطبيق هذا النموذج بشكل فعال. تشمل هذه التحديات ضعف القدرات الإدارية للسلطات المحلية، عدم توافر الموارد المالية الكافية، انتشار الفساد، وعدم التوازن في توزيع التنمية بين المناطق. ومن هنا تبرز الإشكالية الأساسية للبحث:إلى أي مدى يسهم نموذج الحكم اللامركزي في تعزيز التنمية المحلية في الدول النامية، وما العوامل التي تحد من فعاليته؟

فرضية البحث: يمكن صياغة فرضية البحث على النحو التالي:"الحكم اللامركزي يسهم بشكل إيجابي في تعزيز التنمية المحلية في الدول النامية، إلا أن فعاليته تتأثر بعوامل، القدرات الإدارية، التوزيع العادل للموارد، ووجود آليات رقابية لمكافحة الفساد."

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي في دراسة واقع تطبيق الحكم اللامركزي في عدد من الدول النامية وتحليل أساليب توزيع الصلاحيات والموارد, المنهج التحليلي في تقييم تأثير الحكم اللامركزي على التنمية المحلية، مع دراسة العوامل المؤثرة في نجاحه أو فشله.

هيكلية البحث: في المحاولة للإجابة على إشكالية البحث، تألفت الدراسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة من اربعة محاور، وكالآتي:

المحور الأول: الإطار النظري للحكم اللامركزي

يحظى الحكم اللامركزي باهتمام متزايد في الأدبيات السياسية والإدارية المعاصرة، بوصفه أحد النماذج التي تسعى إلى تجاوز إشكاليات المركزية المفرطة، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف كفاءة الإدارة العامة، وتفاوت التنمية بين الأقاليم. ويقوم هذا المحور على تناول الأسس المفاهيمية والنظرية للحكم اللامركزي، وبيان أنواعه وأهدافه، بما يشكل إطارًا تحليليًا لفهم دوره في دعم التنمية المحلية.

اولا :مفهوم الحكم اللامركزي.

يُعد مفهوم الحكم من المفاهيم الحديثة نسبيًا في حقل العلوم السياسية والإدارية، وقد برز بقوة منذ تسعينيات القرن العشرين في إطار التحولات التي شهدتها الدولة المعاصرة، وتزايد الاهتمام بدور

المؤسسات، والشفافية، والمساءلة في إدارة الشأن العام. ويشير مفهوم الحكم إلى الطريقة التي تُمارَس بها السلطة في إدارة الموارد العامة، وتنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع، وتوجيه السياسات العامة بما يحقق الصالح العام[١].

ولا يقتصر الحكم على الحكومة بوصفها الفاعل الوحيد في صنع القرار، بل يتسع ليشمل مجموعة من الفاعلين، مثل المؤسسات الرسمية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ما يعكس انتقال الدولة من نموذج "الحكومة" التقليدي إلى نموذج "الحكم" القائم على التفاعل والشراكة[٢].

يختلف مفهوم الحكم عن مفهوم الحكومة (Government) من حيث النطاق والوظيفة؛ فالحكومة تُشير إلى الأجهزة الرسمية للدولة، في حين أن الحكم يُعبّر عن مجمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتم من خلالها اتخاذ القرار وتنفيذه ومراقبته. وبذلك، فإن الحكم يعكس نمط إدارة السلطة أكثر مما يعكس مجرد وجود سلطة مركزية [٣], ويتضمن مفهوم الحكم عدة أبعاد أساسية، من أبرزها[٤]:

- البعد السياسي: ويتعلق بكيفية توزيع السلطة، وطبيعة النظام السياسي، وآليات المشاركة السياسية وصنع القرار.
- البعد الإداري: ويرتبط بكفاءة المؤسسات العامة، وجودة السياسات، والقدرة على تنفيذ القرارات بفعالية.
- البعد الاقتصادي: ويشمل إدارة الموارد الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة، وضمان العدالة في توزيع الثروة.
- البعد الاجتماعي: ويتصل بمستوى مشاركة المجتمع، واحترام الحقوق، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ارتبط مفهوم الحكم في الأدبيات الحديثة بمفهوم الحكم الرشيد (Good Governance)، الذي يركز على مجموعة من المبادئ والمعايير، من بينها: الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، المشاركة، الكفاءة، والعدالة. ويُنظر إلى الحكم الرشيد بوصفه شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات بنيوية في إدارة الشأن العام[٥] .

في ضوء التطور المفاهيمي للحكم، يبرز الحكم اللامركزي بوصفه أحد تجليات هذا المفهوم، حيث يقوم على توسيع نطاق المشاركة في صنع القرار، ونقل جزء من السلطة إلى المستوى المحلي، بما يعزز قدرة المجتمعات المحلية على إدارة شؤونها ذاتيًا. ويُعد الحكم اللامركزي ترجمة عملية لمبادئ الحكم الرشيد، إذ يسهم في تعزيز الشفافية، وتقوية المساءلة المحلية، وتحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة[٦].

يُعرَّف الحكم اللامركزي بأنه نظام إداري وسياسي يقوم على توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية، بحيث تُمنح هذه الوحدات صلاحيات قانونية وإدارية ومالية تمكّنها من إدارة شؤونها المحلية ضمن إطار الدولة الواحدة. ولا يعني هذا النظام إضعاف سلطة الدولة أو المساس بوحدتها، بل يهدف إلى تحقيق توازن بين متطلبات الوحدة السياسية وضرورات الكفاءة الإدارية(٧).

يقوم النظام اللامركزي في توزيع وتقسيم الوظائف الإدارية ما بين حكومة المركز وهيئات إدارية مستقلة ومتخصصة وفق أساس قد يكون إقليمي أو مصلحي، وتباشر هذه الهيئات نفوذها وسلطتها ضمن نطاق قانوني تحت اشراف ورقابة السلطات المركزية دون الخضوع التام لها، اذ توجه العراق ما بعد٢٠٠٣ للعمل في هذا النظام في خضم الانتقال من الحكم المركزي الشمولي الى نظام الحكم اللامركزي(٨).

يُنظر إلى الحكم اللامركزي على أنه استجابة عملية لتعقّد وظائف الدولة الحديثة، إذ لم تعد الحكومة المركزية قادرة بمفردها على الإحاطة بكافة التفاصيل المحلية، خاصة في المجتمعات ذات التنوع الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي. ومن ثمّ، فإن نقل بعض الصلاحيات إلى المستوى المحلي يُعد وسيلة لتعزيز فاعلية السياسات العامة وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الخدمات(٩).

تتوافق رؤية الباحث مع هذا التوجه حيث ظهرت العديد من الأصوات التي تطالب في الحكم اللامركزي استجابة الى تطور وتعقيد وظائف الدولة الحديثة، لذلك يتبنى الباحث تعريف الحكم اللامركزي على أنه " نمط اداري مبني على ديناميكة في التعامل بين الوحدة الإدارية والحكومة المركزية يؤمن مساحة في الإدارة تسمح للوحدات بأخذ دور ذات طابع اداري وقانوني ضمن استقلالية مالية تتيح لهذه الوحدة من إدارة شؤونها ضمن اطار وحدة الدولة

ثانيا: أنواع الحكم اللامركزي (الإداري، السياسي، المالي)

يتخذ الحكم اللامركزي عدة أشكال تختلف باختلاف طبيعة الصلاحيات المنقولة من السلطة المركزية إلى الوحدات المحلية، ومدى الاستقلالية الممنوحة لها. ويُعد هذا التنوع انعكاسًا لاختلاف السياقات السياسية والإدارية والاقتصادية للدول، ولا سيما الدول النامية(١٠). ويمكن تصنيف أنواع الحكم اللامركزي إلى ثلاثة أنماط رئيسة هي: اللامركزية الإدارية، واللامركزية السياسية، واللامركزية المالية.

١. اللامركزية الإدارية

تُعد اللامركزية الإدارية من أكثر أشكال الحكم اللامركزي انتشارًا، خاصة في الدول النامية، حيث تقوم على نقل بعض الصلاحيات التنفيذية والإدارية من الحكومة المركزية إلى الإدارات أو الهيئات

المحلية، مع بقاء الرقابة العامة بيد السلطة المركزية. ويهدف هذا النوع إلى تحسين كفاءة الأداء الإداري، وتخفيف العبء عن الأجهزة المركزية، وتسريع تقديم الخدمات العامة للمواطنين(١١).

وتتمثل اللامركزية الإدارية غالبًا في تفويض السلطات المحلية بإدارة قطاعات خدمية مثل التعليم، والصحة، والخدمات البلدية، دون منحها استقلالًا سياسيًا كاملًا. ورغم أن هذا الشكل يسهم في تحسين الإدارة المحلية، إلا أن محدودية الاستقلال المالي والإداري قد تقلل من فاعليته في تحقيق تنمية محلية مستدامة(١٢).

جسد قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم٢١ لسنة٢٠٠٨ المعدل في نص المادة(١٢٢) من دستور جمهورية العراق نظام اللامركزية الإدارية، أذ حدد اختصصات مجلس المحافظة في اصدار التشريعات المحلية وإقرار نظامها الداخلي ورسم سياساتها العامة بحرية كبيرة تنسجم مع الصلاحيات الكبيرة التي منحت للإقليم لتخفيف الفارق بين المحافظات الغير منتظمة بإقليم مع الصلاحيات الممنوحة لإقليم كردستان العراق (١٣).

٢. اللامركزية السياسية.

تشير اللامركزية السياسية إلى نقل جزء من السلطة السياسية إلى المستوى المحلي، من خلال تمكين المواطنين من انتخاب المجالس المحلية ومنح هذه المجالس صلاحيات في صنع القرار المحلي. ويُعد هذا النوع أكثر ارتباطًا بمبادئ الديمقراطية المحلية والمشاركة الشعبية، إذ يسمح للمجتمعات المحلية بالتأثير المباشر في السياسات التي تمس حياتها اليومية(١٤) .

تسهم اللامركزية السياسية في تعزيز المساءلة والشفافية، حيث يصبح المسؤولون المحليون خاضعين لرقابة المواطنين، لا لسلطة المركز فقط. ومع ذلك، فإن نجاح هذا النوع من اللامركزية يتوقف على وجود بيئة سياسية مستقرة، وإطار قانوني واضح يحدد صلاحيات السلطات المحلية ويمنع تداخلها مع السلطات المركزية(١٥).

٣. اللامركزية المالية.

شهدت العقود الأخيرة تطوراً واضحاً في التكنولوجيا والعلوم، دفع هذا التطور الى تحولات كبيرة في المشهد الاقتصادي والسياسي، ساعد ذلك في توسيع افاق اللامركزية الإدارية، بات للهيئات المحلية دور في الشأن الاقتصادي لتحقيق مساهمة فاعلة، يعتمد هذا الدور على مدى توفر الموارد الكافية لتلك

الهيئات لتحقيق نتائج ملموسة في إدارة الوحدة المحلية، وتمكينها من دفع عجلة التنمية الى الامام لينعكس ذلك على المساهمة في النمو الاقتصادي الوطني[١٦]

تُعد اللامركزية المالية الركيزة الأساسية لنجاح الحكم اللامركزي، إذ لا يمكن للسلطات المحلية أداء مهامها التنموية دون موارد مالية كافية. وتشير اللامركزية المالية إلى تمكين الوحدات المحلية من إدارة مواردها المالية، سواء من خلال تحصيل الضرائب والرسوم المحلية، أو عبر الحصول على تحويلات مالية من الحكومة المركزية وفق معايير عادلة وشفافة[١٧].

وتسهم اللامركزية المالية في تعزيز كفاءة الإنفاق العام، وربط الموارد بالاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية. إلا أن هذا النوع يواجه تحديات كبيرة في الدول النامية، مثل ضعف القاعدة الضريبية المحلية، وسوء إدارة الموارد، واحتمالات سوء الاستخدام والفساد في حال غياب آليات رقابية فعالة[١٨].

ثالثا:أهداف تطبيق الحكم اللامركزي.

يسعى تطبيق الحكم اللامركزي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تعكس التحول في أساليب إدارة الدولة الحديثة، ولا سيما في الدول النامية التي تواجه تحديات متزايدة في مجالات التنمية والإدارة العامة. ولا يقتصر الحكم اللامركزي على كونه إجراءً إداريًا فحسب، بل يُعد مدخلًا شاملًا لإعادة تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية والمجتمعات المحلية بما يحقق الكفاءة والعدالة والاستدامة, ومن اهم الاهداف هي[١٩]:

١. تحسين كفاءة وفعالية الإدارة العامة، يهدف الحكم اللامركزي إلى رفع كفاءة الأداء الحكومي من خلال تقريب مراكز اتخاذ القرار من المواطنين، الأمر الذي يسهم في سرعة الاستجابة للاحتياجات المحلية وتقليل التعقيدات البيروقراطية. كما يسمح للسلطات المحلية باتخاذ قرارات أكثر ملاءمة للواقع المحلي، بما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات العامة.

٢. تعزيز المشاركة الشعبية والديمقراطية المحلية، يُعد توسيع مشاركة المواطنين في صنع القرار أحد الأهداف الجوهرية للحكم اللامركزي، حيث يتيح للمجتمعات المحلية الإسهام في إدارة شؤونها عبر المجالس المنتخبة وآليات التشاور المحلي. ويسهم ذلك في ترسيخ قيم الديمقراطية، وزيادة الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية.

٣. دعم التنمية المحلية المتوازنة، يسهم الحكم اللامركزي في تحقيق تنمية محلية أكثر توازنًا من خلال تمكين الوحدات المحلية من استغلال مواردها الذاتية وفق أولوياتها التنموية. كما يساعد على تقليص

الفجوة التنموية بين المناطق، خاصة بين المركز والأطراف، عبر توجيه الاستثمارات والخدمات إلى المناطق الأكثر احتياجًا.

٤. تعزيز الشفافية والمساءلة، اذ يهدف الحكم اللامركزي إلى تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام، إذ إن قرب المسؤولين المحليين من المواطنين يسهل عملية الرقابة المجتمعية على الأداء الحكومي. كما يعزز هذا القرب من إمكانية محاسبة القيادات المحلية على قراراتها وسياساتها.

٥. تخفيف العبء عن الحكومة المركزية، يساعد نقل الصلاحيات إلى المستوى المحلي على تخفيف الضغوط الإدارية والمالية عن الحكومة المركزية، ما يمكّنها من التركيز على القضايا الاستراتيجية والسياسات العامة الكبرى، في حين تتولى السلطات المحلية إدارة الشؤون اليومية والخدمية.

المحور الثاني: التنمية المحلية في الدول النامية

تُعد التنمية المحلية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الدول النامية، إذ ترتبط بشكل مباشر بتحسين مستوى معيشة السكان، وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق. ويكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في ظل التحديات التنموية التي تواجهها هذه الدول، مثل الفقر، والبطالة، وضعف البنى التحتية، واختلال التوازن التنموي بين المركز والأطراف.

اولا: مفهوم التنمية المحلية

تُعد التنمية المحلية أحد المفاهيم المحورية في دراسات التنمية، لما لها من دور أساسي في تحسين مستوى معيشة السكان وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في الدول النامية. ويشير مفهوم التنمية المحلية إلى عملية شاملة ومتكاملة تهدف إلى إحداث تحسينات مستدامة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية داخل نطاق جغرافي محدد، اعتمادًا على استثمار الموارد المحلية المتاحة، وبمشاركة فاعلة من المجتمع المحلي والسلطات المحلية[٢٠].

ولا تقتصر التنمية المحلية على تحقيق النمو الاقتصادي فقط، بل تمتد لتشمل أبعادًا متعددة، مثل التنمية الاجتماعية، والارتقاء بالخدمات الأساسية، وتعزيز رأس المال البشري، وتحسين البيئة المحلية. كما تقوم على مبدأ تلبية الاحتياجات الفعلية للسكان المحليين، من خلال تخطيط تنموي ينطلق من الخصوصيات المحلية ويأخذ بعين الاعتبار الفوارق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين المناطق[٢١].

وترتكز التنمية المحلية على دور محوري للسلطات المحلية، باعتبارها الجهة الأقرب إلى المواطنين والأكثر قدرة على تشخيص المشكلات المحلية ووضع الحلول المناسبة لها. كما تتطلب شراكة فاعلة بين

القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بما يعزز من كفاءة تنفيذ المشاريع التنموية واستدامتها[٢٢].

التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات وهو حالة انعكاس حقيقية لمدة الخبرات الدولية المتراكمة في هذا المجال، اذ تسعى الدول ومجتمعاتها الى تحقيق حالة من التنمية بغية تغيير الوضع السائد بسلبياته، والانتقال الى حالة افضل عبر الاستغلال المثالي لموارد الدولة المتاحة، لذلك اخذ هذا الموضوع حيزاً في مواضيع الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات التي تتبناها الحكومات، وبرامج المنظمات الدولية، اذ تحقق انتقالة من حالة الركود الى التقدم والقوة ومن ثم النمو والارتقاء[٢٣] .

عرّف دينيس غوليه (Dennis Goulet) التنمية المحلية بأنها "عملية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة على المستوى المحلي من خلال تلبية الحاجات الأساسية للسكان، وتعزيز قدراتهم على التحكم في مواردهم واتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهم"، مؤكدًا أن البعد الإنساني يشكل جوهر التنمية[٢٤].

عرفها اكس جريفر" التنمية المحلية مرتبطة بتعبءة الموارد ومزايا الاستغلال الأمثل للفضاء المحلي بما يحقق الأهداف المختلفة. فالتضامن المحلي يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة صغيرة لتقسيم الثروة المحلية مما يخلق تنمية إقتصادية"[٢٥]

ويعرّفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بأنها "نهج تنموي يركز على إشراك المجتمعات المحلية والسلطات المحلية في التخطيط والتنفيذ، بهدف تحقيق تنمية مستدامة تستجيب للاحتياجات المحلية وتدعم الحكم الرشيد"[٢٦].

من خلال هذه التعريفات، يتضح أن التنمية المحلية تُجمع على عدة عناصر أساسية، أبرزها:

- التركيز على الإنسان واحتياجاته الأساسية
- استثمار الموارد المحلية
- المشاركة المجتمعية في صنع القرار
- الارتباط الوثيق بالحكم الرشيد واللامركزية

وهو ما يجعل التنمية المحلية إطارًا نظريًا وعمليًا متكاملًا لفهم دور الحكم اللامركزي في تحقيق التنمية في الدول النامية.

ثانيا:أبرز التحديات التي تواجه التنمية المحلية في الدول النامية

تواجه التنمية المحلية في الدول النامية العديد من التحديات البنيوية والمؤسسية التي تؤثر على فعاليتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة. ومن هذه التحديات هي[٢٧]:

١. ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية، تعد البنية التحتية المتقدمة والفاعّلة أساسًا لأي عملية تنموية، إلا أن الدول النامية غالبًا ما تعاني من نقص في شبكات النقل، والمياه، والكهرباء، والصحة، والتعليم. وهذا النقص يحد من قدرة السلطات المحلية على تقديم خدمات فاعلة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام.

٢. الفقر والبطالة : يمثل الفقر ونسب البطالة المرتفعة أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية المحلية، إذ تقل قدرة السكان على المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي والمجتمعي، وتزداد الحاجة إلى دعم حكومي مباشر. كما يؤدي الفقر إلى زيادة التفاوت الاجتماعي بين المناطق، مما يضعف استقرار التنمية المحلية.

٣. المركزية الإدارية وضعف الاستقلالية المحلية في العديد من الدول النامية، تظل السلطات المحلية محدودة الصلاحيات بسبب تركيز السلطة والموارد في الحكومة المركزية، مما يقلل من قدرتها على التخطيط واتخاذ القرار وفق الأولويات المحلية. وهذا النقص في الاستقلالية يعيق تطوير سياسات تنموية تلبي الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

٤. الفساد وسوء الإدارة، يعد الفساد وسوء الإدارة من أبرز العوائق التي تواجه التنمية المحلية، حيث يؤدي إلى هدر الموارد العامة وتقويض ثقة المجتمع بالمؤسسات. ويؤثر هذا التحدي بشكل خاص على الدول التي تفتقر إلى مؤسسات رقابية قوية وآليات فاعلة للشفافية والمساءلة.

٥. ضعف القدرات المؤسسية والبشرية، تفتقر الوحدات المحلية في بعض الدول النامية إلى الكفاءات الفنية والإدارية اللازمة لتخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية، ما يؤدي إلى بطء الأداء، وضعف تأثير البرامج التنموية، وزيادة الاعتماد على المساعدة الخارجية.

٦. غياب التخطيط التنموي المحلي المتكامل، غالبًا ما تفتقد السلطات المحلية إلى خطط تنموية واضحة وشاملة، تعتمد على البيانات الدقيقة والتحليل العلمي. كما أن ضعف التنسيق بين الوحدات المحلية والمركزية يؤدي إلى ازدواجية الجهود وعدم فعالية البرامج التنموية.

توضح هذه التحديات أن التنمية المحلية في الدول النامية تواجه عقبات مركبة، تتطلب حلولًا متكاملة تشمل تعزيز الحكم اللامركزي، تطوير القدرات المؤسسية، توفير الموارد، وإرساء نظم للرقابة والمساءلة. ومن ثم، فإن نجاح التنمية المحلية يرتبط بشكل مباشر بمدى قدرة الدولة على معالجة هذه التحديات.

ثالثا: دور السلطات المحلية في التنمية

تلعب السلطات المحلية دورًا محوريًا في تعزيز التنمية المحلية، باعتبارها الجهة الأقرب إلى المواطنين والأكثر قدرة على فهم احتياجاتهم وأولوياتهم التنموية. ويتمثل دورها في عدد من المحاور الأساسية، التي تؤثر بشكل مباشر على فعالية التنمية واستدامتها[٢٨]:

١. التخطيط المحلي وتنفيذ السياسات التنموية، تقوم السلطات المحلية بإعداد الخطط التنموية المحلية وفق أولويات المجتمع المحلي، مع مراعاة الموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية للسكان. ويشمل ذلك التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، بما يضمن توجيه الجهود والموارد بشكل متكامل وفعّال. ويعتمد نجاح هذه الخطط على قدرات الإدارة المحلية في تحليل المشكلات وتحديد الحلول المناسبة لكل منطقة.

٢. إدارة الموارد المحلية بكفاءة، تلعب السلطات المحلية دورًا رئيسيًا في استثمار الموارد المتاحة، سواء كانت مالية، بشرية، أو طبيعية، لتحقيق أهداف التنمية المحلية. ويشمل ذلك تحصيل الإيرادات المحلية، مراقبة الإنفاق، وضمان توجيه الموارد إلى القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، بما يرفع مستوى المعيشة للسكان.

٣. تقديم الخدمات العامة وتحسين جودة الحياة، تتحمل السلطات المحلية مسؤولية تقديم الخدمات العامة الأساسية، مثل الماء والكهرباء والنقل والصحة والتعليم، بما يعزز رفاهية السكان ويحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي. وتساعد قدرتها على تقديم هذه الخدمات بشكل فاعل في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات المحلية، ما يسهم في استقرار المجتمع وتنمية الاقتصاد المحلي.

٤. تشجيع الاستثمار ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تلعب السلطات المحلية دورًا محفزًا للاقتصاد المحلي من خلال تهيئة بيئة استثمارية مناسبة، وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المبادرات المحلية، بما يخلق فرص عمل جديدة ويعزز التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

٥. تعزيز المشاركة المجتمعية والمساءلة، تسعى السلطات المحلية إلى إشراك المجتمع المدني والمواطنين في اتخاذ القرار، سواء من خلال المجالس المحلية أو آليات التشاور والمبادرات المجتمعية. ويسهم

ذلك في تعزيز المساءلة والشفافية، وضمان أن تكون السياسات التنموية متوافقة مع احتياجات السكان الفعلية.

يتضح من ذلك أن نجاح التنمية المحلية يعتمد بشكل كبير على كفاءة السلطات المحلية، واستقلاليتها الإدارية والمالية، وقدرتها على التخطيط، وإشراك المجتمع المحلي في صنع القرار. ومن هنا يظهر جليًا أن الحكم اللامركزي يشكل الإطار المناسب لتمكين السلطات المحلية وتعزيز دورها في التنمية المستدامة.

المحور الثالث: أثر الحكم اللامركزي على التنمية المحلية

اولا: الآثار الإيجابية للحكم اللامركزي.

يسهم الحكم اللامركزي في إحداث تحولات جوهرية في مسار التنمية المحلية، لا سيما في الدول النامية، من خلال إعادة توزيع الصلاحيات وتعزيز دور الوحدات المحلية في إدارة شؤونها. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن تطبيق الحكم اللامركزي، إذا ما تم في إطار مؤسسي وقانوني واضح، يمكن أن يحقق نتائج إيجابية ملموسة على مستوى التنمية المحلية[٢٩].

١. تحسين كفاءة تخصيص الموارد يساعد الحكم اللامركزي على توجيه الموارد العامة نحو الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية، نظرًا لقرب السلطات المحلية من الواقع الاجتماعي والاقتصادي للسكان. ويسهم ذلك في تقليل الهدر، وتحقيق استخدام أكثر كفاءة للموارد، مقارنة بالنماذج المركزية التي غالبًا ما تعتمد على سياسات موحدة لا تراعي الخصوصيات المحلية.

٢. تحسين جودة الخدمات العامة يؤدي نقل الصلاحيات إلى المستوى المحلي إلى رفع جودة الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، حيث تصبح الجهات المسؤولة عن تقديم هذه الخدمات أكثر قدرة على الاستجابة السريعة لمطالب المواطنين. كما يسمح الحكم اللامركزي بتطوير أساليب مبتكرة في تقديم الخدمات بما يتناسب مع الظروف المحلية.

٣. تعزيز المشاركة الشعبية والمساءلة، يسهم الحكم اللامركزي في توسيع نطاق المشاركة الشعبية في صنع القرار، من خلال تمكين المجالس المحلية المنتخبة وإشراك المواطنين في التخطيط والتنفيذ. ويعزز هذا النهج من المساءلة والشفافية، إذ يصبح المسؤولون المحليون خاضعين لرقابة المجتمع المحلي، مما يحد من مظاهر الفساد وسوء الإدارة.

٤. دعم التنمية الاقتصادية المحلية يساعد الحكم اللامركزي على تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال تشجيع الاستثمار المحلي، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستغلال الموارد المحلية بشكل أفضل. كما يسهم في خلق فرص عمل جديدة، والحد من معدلات البطالة والفقر في المناطق المحلية.
٥. تقليص الفجوات التنموية بين المناطق، يُعد الحكم اللامركزي أداة فاعلة في تقليل التفاوت التنموي بين المركز والأطراف، من خلال تمكين المناطق المهمشة من إدارة مواردها وتنفيذ مشاريع تنموية تلبي احتياجاتها الخاصة. ويسهم ذلك في تحقيق تنمية أكثر عدالة وتوازنًا على المستوى الوطني.

يتضح مما تقدم أن الحكم اللامركزي يشكل إطارًا فعالًا لتعزيز التنمية المحلية في الدول النامية، من خلال تحسين كفاءة الإدارة العامة، وتعزيز المشاركة الشعبية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن تحقيق هذه الآثار الإيجابية يبقى مرهونًا بتوافر بيئة مؤسسية داعمة، وقدرات إدارية ومالية كافية على المستوى المحلي.

ثانيا: التحديات والقيود في التطبيق.

على الرغم من المزايا النظرية والعملية التي يقدمها الحكم اللامركزي في تعزيز التنمية المحلية، إلا أن تطبيقه في الدول النامية يواجه جملة من التحديات والقيود البنيوية والمؤسسية التي قد تحد من فاعليته أو تحول دون تحقيق أهدافه المرجوة. وترتبط هذه التحديات بطبيعة البيئة السياسية والإدارية والاقتصادية، فضلًا عن ضعف القدرات المحلية، مما يجعل نجاح اللامركزية مشروطًا بتوافر مقومات مؤسسية وتنظيمية داعمة[٣٠].

١. ضعف القدرات الإدارية والمؤسسية، تعاني العديد من الوحدات المحلية في الدول النامية من نقص الكوادر المؤهلة والخبرات الفنية اللازمة لإدارة الشأن العام بكفاءة. ويؤدي هذا الضعف إلى قصور في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مما يقلل من جودة الخدمات ويحد من القدرة على إدارة المشاريع التنموية بصورة فاعلة. كما أن غياب التدريب المستمر وبناء القدرات يسهم في تفاقم هذه المشكلة.
٢. محدودية الموارد المالية، تُعد الموارد المالية شرطًا أساسيًا لنجاح الحكم اللامركزي، إلا أن السلطات المحلية غالبًا ما تواجه نقصًا في الإيرادات الذاتية، واعتمادًا كبيرًا على التحويلات المركزية. ويؤدي هذا الوضع إلى تقييد استقلاليتها في اتخاذ القرارات التنموية، ويجعلها عرضة للتقلبات السياسية والمالية، مما يضعف قدرتها على تنفيذ برامج طويلة الأجل.

٣. استمرار المركزية وتداخل الصلاحيات رغم تبني اللامركزية رسميًا، تحتفظ الحكومات المركزية في بعض الدول النامية بسيطرة واسعة على القرارات والموارد، مما يؤدي إلى ازدواجية في الاختصاصات وتداخل في الصلاحيات بين المركز والوحدات المحلية. ويخلق هذا الوضع حالة من الغموض الإداري، ويحد من فاعلية السلطات المحلية في أداء دورها التنموي.

٤. الفساد والمحسوبية، يشكل الفساد أحد أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق الحكم اللامركزي، حيث قد يؤدي نقل الصلاحيات إلى المستوى المحلي دون وجود آليات رقابية فعالة إلى انتشار المحسوبية وسوء استخدام الموارد. ويؤدي ذلك إلى إضعاف الثقة بين المواطنين والإدارة المحلية، ويقوض الجهود التنموية.

٥. ضعف المشاركة المجتمعية على الرغم من أن الحكم اللامركزي يهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية، إلا أن ضعف الوعي السياسي أو محدودية قنوات المشاركة قد يحول دون انخراط المواطنين في صنع القرار المحلي. كما أن هيمنة النخب المحلية أو المصالح الضيقة قد تفرغ اللامركزية من مضمونها الديمقراطي.

يتضح أن الحكم اللامركزي في الدول النامية يواجه تحديات متعددة قد تحد من أثره الإيجابي على التنمية المحلية، ما لم تُعالج من خلال بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز الاستقلال المالي، وتفعيل الرقابة والمساءلة، ووضع إطار قانوني واضح يضمن توزيعًا متوازنًا للصلاحيات. ومن ثم، فإن نجاح اللامركزية لا يعتمد على نقل السلطة فحسب، بل على تهيئة بيئة مؤسسية متكاملة تدعم حسن تطبيقها.

ثالثا:نماذج تطبيقية من الدول النامية

تُعد دراسة التجارب التطبيقية للحكم اللامركزي في الدول النامية ذات أهمية خاصة لفهم مدى قدرته على الإسهام في تحقيق التنمية المحلية على أرض الواقع، إذ تكشف هذه النماذج عن تباين واضح في النتائج تبعًا لاختلاف السياقات السياسية والاقتصادية والمؤسسية, وبينما حققت بعض الدول مكاسب ملموسة في تحسين الخدمات وتعزيز المشاركة الشعبية، واجهت أخرى صعوبات ناجمة عن ضعف البنية المؤسسية أو استمرار النزعة المركزية [٣١], وفيما يلي أبرز النماذج التطبيقية:

١. التجربة الهندية:

تُعد الهند من أبرز الأمثلة على تطبيق اللامركزية السياسية والإدارية من خلال نظام البانشايات (Panchayati Raj)، الذي يقوم على ثلاث مستويات للحكم المحلي (القرية، المقاطعة، الولاية). وقد

عزز التعديل الدستوري الثالث والسبعون لعام ١٩٩٢ دور المجالس المحلية ومنحها صلاحيات واسعة في التخطيط للتنمية الريفية وإدارة الخدمات الأساسية, وقد أسهم هذا النظام في[٣٢]:

* توسيع نطاق المشاركة الشعبية، خاصة للنساء والفئات المهمشة عبر نظام الحصص.

* تحسين استهداف برامج مكافحة الفقر.

* تعزيز المساءلة المحلية في تقديم الخدمات.

ومع ذلك، لا تزال بعض الولايات تعاني من ضعف الموارد والتدخلات المركزية، مما يحد من فاعلية التجربة.

٢. التجربة البرازيلية:

برزت البرازيل كنموذج رائد في اللامركزية المالية والمشاركة المجتمعية، خصوصًا من خلال تجربة الموازنة التشاركية (Participatory Budgeting) في مدينة بورتو أليغري، حيث يُشرك المواطنون مباشرة في تحديد أولويات الإنفاق المحلي, وقد حققت هذه التجربة[٣٣]:

* شفافية أعلى في إدارة الموارد العامة.

* توجيه الإنفاق نحو الأحياء الفقيرة.

* تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة المحلية.

غير أن نجاحها ظل مرتبطًا بإرادة سياسية قوية وإدارة محلية فعالة، مما جعل تعميمها على نطاق وطني يواجه بعض التحديات.

٣. التجربة الإندونيسية:

بعد الأزمة السياسية عام ١٩٩٨، تبنت إندونيسيا إصلاحات واسعة في الحكم اللامركزي، نقلت بموجبها صلاحيات كبيرة إلى الحكومات المحلية على مستوى المقاطعات والبلديات. وشملت هذه الصلاحيات مجالات التعليم والصحة والتخطيط العمراني, ومن أبرز نتائجها[٣٤]:

* تحسين سرعة الاستجابة للاحتياجات المحلية.

* زيادة كفاءة الخدمات العامة.

* تخفيف العبء الإداري عن الحكومة المركزية.

لكنها واجهت مشكلات تتعلق بتفاوت القدرات بين الأقاليم وارتفاع معدلات الفساد المحلي في بعض المناطق.

٤. التجربة المغربية:

شهد المغرب منذ بداية الألفية الثالثة إصلاحات تدريجية في إطار الجهوية المتقدمة, هدفت إلى تمكين الجهات من إدارة شؤونها التنموية بقدر أكبر من الاستقلالية. وقد مُنحت المجالس الجهوية صلاحيات في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وجذب الاستثمارات, وأسهمت هذه الإصلاحات في[٣٥]:

* تعزيز التنمية الجهوية المتوازنة.

* تحسين البنية التحتية والخدمات المحلية.

* تقوية دور المنتخبين المحليين.

إلا أن استمرار الاعتماد المالي على المركز وضعف التنسيق المؤسسي لا يزالان من أبرز التحديات.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن الحكم اللامركزي يمثل أحد المداخل الأساسية لإصلاح الإدارة العامة وتعزيز التنمية المحلية في الدول النامية، لما يوفره من آليات مؤسسية تسهم في تقريب عملية صنع القرار من المواطنين، وتمكين السلطات المحلية من إدارة شؤونها وفقًا لاحتياجاتها الفعلية وخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية. فالتنمية المحلية لم تعد عملية مركزية تُدار من أعلى، بل أصبحت تعتمد على المشاركة المجتمعية وتوظيف الموارد المحلية بكفاءة، وهو ما يتوافق جوهريًا مع فلسفة اللامركزية.

وقد بيّن التحليل النظري أن اللامركزية، بأبعادها الإدارية والسياسية والمالية، تعزز مبادئ الكفاءة والشفافية والمساءلة، وتسهم في تحسين جودة الخدمات العامة، ورفع مستوى الاستجابة للمشكلات التنموية، وتقليص الفجوات بين الأقاليم. كما تساعد على خلق بيئة تنموية أكثر استدامة من خلال تشجيع المبادرات المحلية وتحفيز الاستثمار ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أظهرت الدراسة أن نجاح الحكم اللامركزي في الدول النامية يواجه جملة من التحديات، من أبرزها ضعف القدرات المؤسسية والإدارية على المستوى المحلي، وقصور الموارد المالية، واستمرار النزعة المركزية في اتخاذ القرار، فضلاً عن مشكلات الفساد وسوء الإدارة والتفاوت التنموي بين الوحدات المحلية. وهو ما يؤكد أن اللامركزية لا تحقق أهدافها تلقائيًا، بل تتطلب إطارًا قانونيًا واضحًا، وبناء قدرات بشرية متخصصة، وتفعيل نظم رقابة فاعّلة لضمان حسن الأداء.

كما كشفت النماذج التطبيقية المقارنة أن التجارب الناجحة في اللامركزية ارتبطت بوجود إرادة سياسية حقيقية للإصلاح، واستقلال مالي نسبي للسلطات المحلية، ومشاركة مجتمعية واسعة، الأمر الذي مكّن

تلك الدول من توظيف اللامركزية كأداة لتعزيز التنمية وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والخدمات , ويمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة في النقاط الآتية:

١. توجد علاقة طردية واضحة بين درجة تطبيق الحكم اللامركزي ومستوى فاعلية التنمية المحلية.

٢. تسهم اللامركزية في تحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة وزيادة رضا المواطنين.

٣. تمكين السلطات المحلية ماليًا وإداريًا يعد شرطًا أساسيًا لنجاح التنمية المحلية.

٤. ضعف القدرات المؤسسية والتدخلات المركزية المفرطة من أهم معوقات تطبيق اللامركزية في الدول النامية.

٥. المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة عناصر حاسمة لضمان استدامة نتائج اللامركزية.

٦. لا يمكن استنساخ التجارب الدولية بصورة حرفية، بل يجب تكييف نموذج اللامركزية وفق خصوصية كل دولة.

وفي ضوء هذه النتائج، يتضح أن الحكم اللامركزي ليس غاية بحد ذاته، بل وسيلة استراتيجية لتحقيق تنمية محلية متوازنة ومستدامة. وعليه، فإن تبني سياسات إصلاحية شاملة تقوم على نقل الصلاحيات تدريجيًا، وبناء القدرات المحلية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، يمثل الطريق الأمثل لتمكين المجتمعات المحلية من أداء دورها التنموي وتحقيق رفاه المواطنين.

الهوامش:

(١)World Bank, Governance and Development, Washington, DC: World Bank, 1992,pp1-3

(٢)Rhodes, R.A.W., Understanding Governance: Policy Networks, Governance, Reflexivity and Accountability, Open University Press, 1997,p20

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكام من أجل لتنمية البشرية المستدامة، نيويورك، ١٩٩٧، ص ص ٢–٣.

(٤) البنك الدولي، الحكم والتنمية، واشنطن، ١٩٩٢، ص ٦–٨.

(٥)البنك الدولي، المصدر نفسه .

(٦) OECD, OECD Principles of Decentralization and Good Governance, Paris: OECD, 2001,p8

(٧) Smoke, P., Decentralisation in Africa: Goals, Dimensions, Myths and Challenges, Public Administration and Development, 2003, 23(1), p 8 .

(٨) نجلاء سامي راضي، انواع الالمركزية وابعادها في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد١٠٠،بغداد، ٢٠٢٥، ص٣٩٩.

(٩) Rondinelli, D., Nellis, J., & Cheema, G., Decentralization in Developing Countries, World Bank, 1983,p13.

(١٠) Lbid,p14

(١١) Manor, J., The Political Economy of Democratic Decentralization, World Bank, 1999,p25

(١٢) Lbid.

(١٣) ديمن حسين علي، دور نظام اللامركزية الإدارية في حماية حقوق الانسان (دراسة تحليلية وفق نصوص دستور جمهورية العراق لسنة٢٠٠٥ النافذ)، جامعة كركوك، ٢٠٢٤، ص٥٨٥.

(١٤)Crook, R.C., & Manor, J., Democracy and Decentralisation in South Asia and West Africa: Participation, Accountability and Performance, Cambridge University Press, 1998,p23.

(١٥)عبد الرحمن علي ، اللامركزية الإدارية والسياسية في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية, القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

(١٦) مبين ماجد جابر، إشكاليات الاختصاص في اللامركزية الإدارية بين المشكلة والحل، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٥، ص ص٧١٤-٧١٥.

(١٧) محمود شريف ، الإدارة المحلية واللامركزية في العالم العربي، مركز دراسات الإدارة المحلية, بيروت ، ٢٠١٠، ص ٤٢.

(١٨)() فؤاد الحسين ، الحكم المحلي والتنمية في الدول النامية، دار الفكر العربي, عمان ، ٢٠١٢، ص ٧٦

(١٩) محمود شريف ,مصدر سبق ذكره , ص ٤٣-٤٥.

(٢٠) محمد عبد الحميد عبد المطلب , التنمية المحلية والإقليمية: المفاهيم والسياسات والآليات، المكتب الجامعي الحديث, الاسكندرية ، ٢٠٠٩، ص ١٦.

(٢١)() علي السلمي ، الإدارة المحلية والتنمية الريفية والحضرية، دار غريب, القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ٥٧

(٢٢)() محمد حسن خليل ، الحكم المحلي والإدارة المحلية: مدخل معاصر،دار المسيرة للنشر والتوزيع, غمان ، ٢٠١٣، ص ٨٧

(٢٣) محمد باطويح، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد(١٤١)، ٢٠١٨، ص٧.

(٢٤) Goulet, Dennis, The Cruel Choice: A New Concept in the Theory of Development, New York: Atheneum, 1971, p. 26.

(٢٥) بلة نزار، التمويل المحلي كآلية لاستمرارية التنمية المحلية، جامعة وهران٢، الجزائر، ٢٠٢٥، ص٥٨٠.

(٢٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكم المحلي والتنمية البشرية: دليل مفاهيمي، نيويورك: UNDP، ٢٠١٤، ص ١٠.

(٢٧) محمد عبد الحميد عبد المطلب, مصدر سبق ذكره , ص ص ٨٥-١٠٠.

(٢٨) علي السلمي, مصدر سبق ذكره , ص ص ٦٠-٧٠.

(٢٩) البنك الدولي، اللامركزية والاقتصاديات دون الوطنية: تعزيز المساءلة وتحسين تقديم الخدمات، واشنطن: البنك الدولي، ٢٠١٣، ص ١٥–٢٢.

(٣٠) World Bank. Decentralization and Subnational Regional Economics: Strengthening Accountability and Improving Service Delivery. Washington, DC: World Bank, 2013,pp67-70.

(٣١) Smoke, Paul. Decentralisation in Developing Countries: A Review of Current Concepts and Practice. Geneva: UNRISD, 2003, p5.

(٣٢) Mathew, George. Panchayati Raj and Rural Development in India. New Delhi: Indian Institute of Public Administration, 2000, pp. 45-48.

(٣٣) Wampler, Brian. Participatory Budgeting in Brazil: Contestation, Cooperation, and Accountability. University Park: Pennsylvania State University Press, 2007, pp 10-15.

(٣٤)Firman, Tommy. "Decentralization and Local Government in Indonesia: Reinventing Local Autonomy." Asia Pacific Journal of Public Administration, Vol. 25, No. 2, 2003, pp. 10-13 .

(٣٥) Benhaddou, Zahra. Decentralization and Regional Development in Morocco: The Advanced Regionalization Process. Journal of North African Studies, Vol. 20, No. 3, 2015, pp. 347–350.

قائمة المصادر :

اولا: المصادر العربية

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكم من أجل التنمية البشرية المستدامة، نيويورك، ١٩٩٧.
٢. البنك الدولي، الحكم والتنمية، واشنطن، ١٩٩٢.
٣. نجلاء سامي راضي، انواع الالمركزية وابعادها في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد١٠٠، بغداد، ٢٠٢٥.
٤. ديمن حسين علي، دور نظام اللامركزية الإدارية في حماية حقوق الانسان (دراسة تحليلية وفق نصوص دستور جمهورية العراق لسنة٢٠٠٥ النافذ)، جامعة كركوك، ٢٠٢٤.
٥. عبد الرحمن علي، اللامركزية الإدارية والسياسية في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية, القاهرة ، ٢٠٠٥.
٦. مبين ماجد جابر، إشكاليات الاختصاص في اللامركزية الإدارية بين المشكلة والحل، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٥.
٧. محمود شريف ، الإدارة المحلية واللامركزية في العالم العربي، مركز دراسات الإدارة المحلية, بيروت ، ٢٠١٠.
٨. فؤاد الحسين ، الحكم المحلي والتنمية في الدول النامية، دار الفكر العربي, عمان ، ٢٠١٢.
٩. محمد عبد الحميد عبد المطلب , التنمية المحلية والإقليمية: المفاهيم والسياسات والآليات، المكتب الجامعي الحديث, الاسكندرية ، ٢٠٠٩.
١٠. علي السلمي ، الإدارة المحلية والتنمية الريفية والحضرية، دار غريب, القاهرة ، ٢٠٠٦.

١١. محمد حسن خليل ، الحكم المحلي والإدارة المحلية: مدخل معاصر،دار المسيرة للنشر والتوزيع, غمان ، ٢٠١٣.
١٢. محمد باطويح، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد(١٤١)، ٢٠١٨،
١٣. بلة نزار، التمويل المحلي كآلية لاستمرارية التنمية المحلية، جامعة وهران٢، الجزائر، ٢٠٢٥.
١٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكم المحلي والتنمية البشرية: دليل مفاهيمي، نيويورك: UNDP، 2014.
١٥. البنك الدولي، اللامركزية والاقتصاديات دون الوطنية: تعزيز المساءلة وتحسين تقديم الخدمات، واشنطن: البنك الدولي، ٢٠١٣.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Benhaddou, Zahra. Decentralization and Regional Development in Morocco: The Advanced Regionalization Process. Journal of North African Studies, Vol. 20, No. 3, 2015.
2. Crook, R.C., & Manor, J., Democracy and Decentralisation in South Asia and West Africa: Participation, Accountability and Performance, Cambridge University Press, 1998.
3. Firman, Tommy. “Decentralization and Local Government in Indonesia: Reinventing Local Autonomy.” Asia Pacific Journal of Public Administration, Vol. 25, No. 2, 2003.
4. Goulet, Dennis, The Cruel Choice: A New Concept in the Theory of Development, New York: Atheneum, 1971.
5. Manor, J., The Political Economy of Democratic Decentralization, World Bank, 1999.
6. Mathew, George. Panchayati Raj and Rural Development in India. New Delhi: Indian Institute of Public Administration, 2000 ,
7. OECD, OECD Principles of Decentralization and Good Governance, Paris: OECD, 2001.
8. Rhodes, R.A.W., Understanding Governance: Policy Networks, Governance, Reflexivity and Accountability, Open University Press, 1997.
9. Rondinelli, D., Nellis, J., & Cheema, G., Decentralization in Developing Countries, World Bank, 1983.
10. Smoke, P., Decentralisation in Africa: Goals, Dimensions, Myths and Challenges, Public Administration and Development, 2003, 23(1).
11. Smoke, Paul. Decentralisation in Developing Countries: A Review of Current Concepts and Practice. Geneva: UNRISD, 2003.
12. Wampler, Brian. Participatory Budgeting in Brazil: Contestation, Cooperation, and Accountability. University Park: Pennsylvania State University Press, 2007.
13. World Bank, Governance and Development, Washington, DC: World Bank, 1992.

14. World Bank. Decentralization and Subnational Regional Economics: Strengthening Accountability and Improving Service Delivery. Washington, DC: World Bank, 2013.